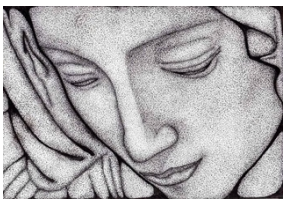

لقاء سيدة الجبل

علم وخبر رقم 143

بيان
بيروت 27 شباط 2017

صدر عن لقاء سيدة الجبل البيان التالي:

أولاً- يرى لقاء "سيدة الجبل" أن الدولة اللبنانية باتت أسيرة السياسات الإيرانية في لبنان والمنطقة بما يهدد هويتها التاريخية وموقعها الطبيعي في قلب المجتمعين العربي والدولي، ويعرضها لتداعيات سياسية وأقتصادية ولمخاطر أمنية وعسكرية تتعارض مع استقرارها وحاجة اللبنانيين الى إيجاد الحلول المطلوبة لأزماتهم الداخلية المتراكمة بمساعدة أصدقائهم العرب والدوليين.

ويؤكد لقاء "سيدة الجبل" على وجوب التصدي للمخاطر التي تلوح في الأفق، ويدعو اللبنانيين الى رفع الصوت بكل الطرق الديمقراطية المتاحة لحماية الإستقرار الداخلي من خلال تثبيت الشراكة الوطنية في مواجهة الهيمنة الإيرانية الزاحفة على لبنان، والحفاظ على مقومات المناعة المطلوبة لمنع هذه الهيمنة من تحقيق أهدافها في تعطيل الدستور وقضم المؤسسات الشرعية وصولاً الى تقويض شامل للنظام الديمقراطي بما يسمح بوضع اليد في شكل كامل على الدولة اللبنانية وقرار شعبها. هذا في وقت تغيب أي معارضة في وجه حزب الله ما يحرره من أي ضغط ويجعل منه القوة القادرة الوحيدة، والجميع يهادنه مقابل مكاسب سلطوية وأخرى.

ثانياً- إن ما نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" قبل يومين عن توجهات دولية لفرض عقوبات جديدة على المصارف اللبنانية، "نتيجة تزايد دور حزب الله في لبنان"، يؤكد أن لبنان بمؤسساته الدستورية والمالية والعسكرية وبمصالح شعبه مهدد بدفع المزيد من الأثمان نتيجة إصرار البعض على ربطه بالمصالح الإيرانية وبسياسات طهران الإقليمية في مواجهة الشرعيتين العربية والدولية.

ثالثاً- يرفض لقاء سيدة الجبل كل المقولات المتعلقة بحماية المسيحيين خصوصاً والأقليات عموماً في الشرق الأوسط، ويعتبر أن ما يصدر في هذا الإطار عن بعض المرشحين والسياسيين اللبنانيين والأجانب لا يعدو كونه استغلالاً دعائياً وانتخابياً من جانب طارحيه. ويشدد اللقاء على أن المسيحيين ليسوا بحاجة الى من يحميهم من محيطهم لأنهم قادرون من خلال دورهم وفكرهم وتعاونهم مع أبناء المنطقة على ضمان الأمن والإستقرار للبلدان التي يعيشون فيها بالتعاون مع شركائهم في المواطنية.

رابعاً- تعتبر موازنة الدولة الترجمة المالية للسياسات التي تعتمدها الحكومة. من هنا يتساءل لقاء "سيدة الجبل" عن أية موازنة تبحث الحكومة اللبنانية، وهي التي لا تملك قرار أي من السياسات الإقتصادية والأمنية والعسكرية والإجتماعية والتنموية والخدماتية؟ وعن أية معالجات مالية واقتصادية يتحدث أركان الحكم في وقت يمسك حزب الله بالنيابة عن إيران بكل مفاصل الدولة اللبنانية وقراراتها السيادية؟
ويشدد اللقاء على أن أي معالجة جدية للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن تتم في ظل الوصاية الإيرانية على قرار الدولة اللبنانية وتحكّمها بحاضر شعبها ومستقبله. علماً أن مشروع الموازنة المطروح لا يشير إطلاقاً إلى أزمة الدين العام المتنامي بإطراد ولا إلى أية حلول على المدى القريب أو الأبعد بل يكتفي بزيادة الضرائب والعجز والمديونية في الوقت نفسه.